مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822/ E-ISSN:2588-1574
المجلد: 09 العدد: 01/ جوان-2022
ص 593 - 609
OEB Univ. Publish. Co.

دراسة تحليلية لأثر انخفاض أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الجزائري في ظل مسعى تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد

Analytical study of the effect of the decrease in oil prices on Algeria's economic indicators in light of the attempt to implement the new economic model

د. فرحات عبد الكريم[1*]، د. عباسي طلال[2]

[1] جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، (الجزائر)، *abdelkrim.ferhat@univ-constantine2.dz*

[2] جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، (الجزائر)، *talel.abassi@univ-constantine2.dz*

تاريخ الاستلام: 2022/03/03 تاريخ قبول النشر: 2022/06/01 تاريخ النشر: 2022/06/30

الملخص: يهدف هذا الموضوع الى دراسة إشكالية انخفاض اسعار البترول والتي كان لها أثر كبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية أين وجدت الجزائر نفسها عاجزة في ادارة وتمويل مشاريعها وكذلك الانطلاق في تنفيذ النموذج الاقتصادي الهادف للتنويع الاقتصادي، مما جعلها تبحث عن مصادر تمويل عاجلة.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ان الجزائر امام حتمية اتخاذ بعض الاجراءات التي من شأنها تنشيط مداخيل الجزائر وتحقيق مورد اضافي قادر على تقديم مصادر تمويلية جديدة كضم السوق الموازي إلى السوق الرسمي وخصخصة الشركات العمومية وكذا اللجوء الاسواق الافريقية لتمويل واردتها، ولكن يبقى الاصلاح الاقتصادي العميق هو الحل للخروج من الاعتماد على ظاهرة المحروقات الذي يجب العمل عليه في المدى المتوسط والبعيد.

الكلمات المفتاحية: النموذج الاقتصادي الجديد، انخفاض أسعار البترول، قطاع المحروقات في الجزائر.
تصنيف JEL : E3، E6، Q3.

Abstract : The present paper purports to investigate the problem of the decrease in oil prices that had a great effect on Algeria's macro-economic indicators.Algeria found itself unable to manage and finance its projects and launch an economic model aiming at economic variation.It had to look for urgent financing sources.The results of the study show that Algeria had to take some actions to activate its revenues and obtain additional financing sources like merging between parallel markets and official markets,privatizing public companies, resorting to African markets to finance its imports. However, deep economic reform remains the solution to getting free from reliance on hydrocarbons, a solution which needs to be implemented at the mid and long terms.

Keywords: new economic model, low oil prices, hydrocarbon sector in Algeria.
Jel Classification Codes: E3, E6, Q3.

[*] **المؤلف المرسل:** فرحات عبد الكريم

1. مقدمة

مع مرور السنوات وجدت الجزائر نفسها أمام إشكالية إدارة الواردات خاصة فيما يتعلق بجانب التمويل بسبب اعتمادها الشبه تام على عائدات النفطية، التي تمثل مصدر أساسي للسيولة والاحتياطات الأجنبية المستخدمة في تغطية الواردات، كما تعتمد على السوق الدولي في تصريف فائض انتاجها من المحروقات خاصة البترول والغاز، إذ تعتمد على أكثر من 97% من صادرات المحروقات في تغطية حاجيات البلد من الواردات.

ففي فترات الرواج التي تكون فيها اسعار النفط مرتفعة تجد الجزائر نفسها في حالة الراحة المالية، حيث تمكنها من سداد قيمة التزاماتها بشكل تام مع إمكانية زيادة الاحتياطات من العملة الأجنبية، وأما في فترات الكساد التي تنخفض فيها أسعار المحروقات بشكل كبير فإنها تواجه صعوبة في التحكم في الواردات بسبب ضعف القدرة التمويلية وتجد نفسها في حالة عسر مالي، وهذا بالضبط ما شهدناه في السنوات الأخيرة منذ نهاية سنة 2014، أين لوحظ انهيار الكبير في أسعار المحروقات، والذي زادت عليه الأزمة الصحية العالمية (فيروس كورونا)، كل هذه الظروف أثرت على مسعى الجزائر في تطبيق النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والذي تم وضعه في سنة 2016 من اجل بلوغ اهداف اقتصادية اهمها تنويع مصادر الدخل وتعزيز مساهمات مختلف القطاعات الاقتصادية مع سنة 2030 على مراحل مختلفة.

1.1 إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الجوهري التالي:

- **ما مدى تأثير انخفاض أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الجزائري ومسعى تطبيق أهداف النموذج الاقتصادي الجديد؟**

إن الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي تقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مضمون النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر؟
- كيف اثر انخفاض اسعار البترول على المؤشرات النقدية والمالية في الجزائر؟
- ماهي البدائل المتاحة أمام الجزائر لتنشيط الاقتصاد وتخفيف العجز الموازناتي في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط؟

2.1 فرضية الدراسة

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، تم وضع فرضية رئيسية التي يتم الأخذ بها أو تفنيدها وهي:

- **كان لانهيار أسعار البترول أثارا سلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية بالجزائر وهو ما انعكس على مساعي تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد في شقه الأول.**

3.1 أهمية الدراسة

يكتسب عملنا البحثي أهميته من الدور الحيوي الذي تلعبه أسعار البترول في الاقتصاد الجزائري، وتأثيرها الكبير على مختلف المؤشرات الكلية المتعلقة به بحيث تعتبر المصدر الرئيسي للإرادات الدولة والمصدر الرئيسي للتمويل.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على واقع النفط في الجزائر من خلال دراسة أهم التطورات التي شهدها القطاع وكذا المكانة التي يحتلها في الاقتصاد الوطني.
- ✓ تحليل تطور أسعار النفط وآثارها على المؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري.
- ✓ محاولة تحديد البدائل المتاحة لتمويل الاقتصاد الوطني.

ومن أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي تم تقسيم دراستنا الى ثلاث عناوين رئيسية:

- النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر.
- تأثير انخفاض أسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.
- البدائل المتاحة أمام الجزائر لتنشيط الاقتصاد وتخفيف العجز الموازناتي.

2. النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر

يمكن تعريف النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر على أنه برنامج يحتوى على حزمة من الإصلاحات والقرارات الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية البترولية، والذي أعلن عنه من طرف الوزير الأول السابق عبد المالك سلال في سنة 2016، وصادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016، يرتكز من جهة على

مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016-2019، ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030.

ففي الشق المتعلق بالموازنة يبرز النموذج الجديد للنمو أهداف محددة إلى غاية سنة 2019 وتتمثل فيما يلي: (Ministère des Finances, 2016, p. 2)

- ✓ تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من النفقات.
- ✓ تقليص محسوس لعجز الخزينة في حدود سنة 2019.
- ✓ تجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.

ويمر النموذج بثلاث مراحل أساسية هي: (Ministère des Finances, 2016, p. 2)

- ➢ **مرحلة الاقلاع phase de décollage** ما بين 2016 و2019 والتي تتميز بتطور حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة.
- ➢ **المرحلة الانتقالية phase de transition** ما بين 2020 و2025 والتي تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر.
- ➢ **مرحلة الاستقرار phase de stabilisation أو الدمجconvergence** ما بين 2026 و 2030 والتي تتحقق فيه التوازنات للاقتصاد الوطني.

1.2 أسباب اللجوء للنموذج الاقتصادي الجديد

هناك عدة عوامل كانت سببا في لجوء الحكومة لهذا البرنامج أهمها: (الربيع، العربي، و عباسي، 2019، صفحة 28)

- ✓ تراجعت الإيرادات العامة للجزائر بفعل تراجع أسعار البترول إلى ما دون 40 دولار للبرميل قبل أن ترتفع قليلا وتستقر ما بين 50 و60 دولار للبرميل لأكثر من سنتين ونصف وهو ما أثر على الإيرادات الميزانية والتي كانت تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 %منها (وصلت حتى 82 %سنة 2011).
- ✓ تطور عجز الموازنة خلال السنوات الأخيرة وهو ما يفسر عدم قدرة الدولة على إيجاد مصادر لتمويله، وهو الأمر السائد في الوقت الحاضر بعد استنزاف الاحتياطيات التي تأثرت بشكل كبير بعد سنة انهيار أسعار النفط منذ سنة 2014.

- ✓ نفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات كليا في بداية سنة 2017 بعدما كان يبلغ 740 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 والذي استخدمت مواده في تمويل عجز الموازنة خاصة في سنتي 2014 و2015 وكذا 2016 حيث تم اقتطاع حوالي 1387.9 مليار دينار لتمويل هذا العجز المتراكم.
- ✓ تراجع احتياطي الصرف الأجنبي بسبب انخفاض أسعار البترول بحكم أن المحروقات هي المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بما أنها تشكل 98 %من الصادرات هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب زيادة وتيرة الواردات من السلع خاصة الأساسية.

الشكل رقم 01: مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد

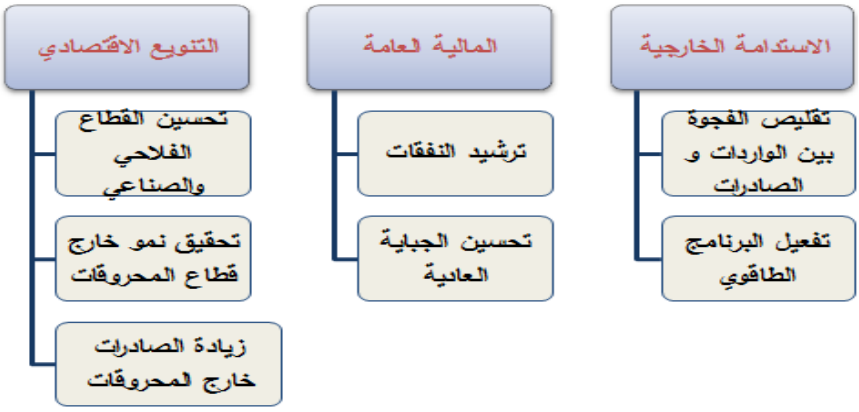

المصدر: (الربيع، العربي، و عباسي، 2019، صفحة 27)

2.2 الهدف من تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد

تتمثل الأهداف الأساسية المراد تحقيقها من خلال تنفيذ هذا النموذج في: (Ministère Des Finances, 2016, pp. 11-17)

- ✓ ضمان نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الإجمالي في مستوى 6.5% خارج قطاع المحروقات ما بين 2020 و2030.
- ✓ الرفع من مستوى الدخل الفردي ومضاعفته بـ 2,3 مرة.
- ✓ مضاعفة حصة الصناعة حسب القيمة المضافة من 5.3% في سنة 2015 للناتج المحلي الإجمالي إلى 10 % في آفاق 2030.
- ✓ عصرنة القطاع الفلاحي للسماح بتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات.

- ✓ تحقيق الانتقال الطاقوي بتخفيض الاستهلاك المحلي للطاقة من 6% سنويا في 2015 إلى 3% في السنة آفاق 2030، مع ضمان سعر حقيقي للطاقة واستهلاك اقل وأفضل في حدود الكميات الضرورية للتنمية تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

3. تأثير انخفاض أسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة على الإيرادات البترولية في دعم إيراداتها وتغطية نسب كبيرة من نفقاتها، وبسبب الأزمة الكبيرة التي شهدها العالم نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ منتصف 2014 عرفت الميزانية العامة لدولة تفاقما كبير للعجز وهو ما يبين العلاقة الكبيرة بين الإيرادات البترولية ورصيد الميزانية العامة.

الجدول رقم 01: سعر البترول الفصلي خلال الفترة 2014-2020

الوحدة: دولار للبرميل

السداسي	س 1 2014	س 2 2014	س 1 2015	س 2 2015	س1 2016	س 1 2017	س2 2017
السعر	109.9	90.38	58.23	47.24	31.10	50.9	57.4
السداسي	س1 2018	س 2 2018	س 1 2019	س 2 2019	س1 2020	س 2 2020	س1 2021
السعر	71.5	70.4	66.7	62.7	39.2	44.29	65.34

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات الدراسة.
- (بنك الجزائر).
- (Banque d'Algérie, s1 2021).

تبرز التطورات السداسية لأسعار البترول الاتجاه التنازلي المستمر والمتذبذب للأسعار من حوالي 110 دولار في 2014 إلى حدود 31 دولار سنة 2016، كما أن الانخفاض مس المتوسط الشهري أيضا بحيث كان لا يتجاوز 40 دولار للبرميل خاصة ما بين نوفمبر 2015 –فيفري 2016 والتي تراوح ما بين 30 و37 دولار فقط. وهو ما أثر على الموازنة العامة للدولة بحكم الاعتماد الشبه كلي للمحروقات، وبالتالي حركة أسعار البترول وكل انخفاض أو ارتفاع في سعر البرميل البترول سوف يؤثر على موازنة الدولة

وصندوق ضبط الإيرادات. والجدول رقم 02 يبين أثر تغير أسعار البترول على الموازنة العامة.

الجدول رقم02: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة خلال الفترة (2014-2020)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2014	5738.4	6995.07	(1257.03)
2015	5103.01	7656.03	(2553.02)
2016	5101.1	7297.05	(2187.04)
2017	6182.08	7389.03	(1206.05)
2018	6 751,4	7899,1	(1147.7)
2019	6 601,6	7741,3	(1139.7)
2020	5 640,9	6902,9	(1262)

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات الدراسة.
- (Banque d'Algérie, s1 2021).

من خلال الجدول نلاحظ التأثير الكبير لانهيار أسعار البترول على ميزانية الدولة وهو ما أدى الى تفاقم العجز ليصل إلى (2553.02) سنة 2015 وهذا بعد انخفاض إيرادات بسبب انخفاض ايرادات البترول بعد تراجع سعر البترول من حوالي 90 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار للبرميل الدولة، ومع ارتفاع قيمة الإيرادات سنة 2017 و2018 التي قدرت على التوالي 6182.8 و6496.58 مليار دينار إلا أن النفقات بقيت مرتفعة لتسجل ميزانية عجز بـ **1147.7** مليار دينار، ورغم الانتعاش الطفيف في سنة 2019 والذي ساهم بانخفاض العجز بحوالي 1000 مليار، ولكن مع انخفاض أسعار البترول عالميا خلال الفصل الأول والثاني لسنة 2020 بنسبة تفوق 53% وهو ما ستوجب تخفيض النفقات ومحاولة الرفع من الايرادات خارج المحروقات من أجل ضمان عدم تفاقم العجز الموازناتي.

وهنا نشير إلى بقاء إيرادات الدولة رهينة الإيرادات النفطية وأسعار النفط، مما جعل الاقتصاد الوطني يعيش بتبعية لقطاع المحروقات على حساب باقي القطاعات وهذا يؤدي

إلى هشاشة الاقتصاد الوطني، فالجباية البترولية كانت في السابق تشكل أكثر من 60 % من حجم إيرادات الدولة (وصلت حتى 82 %سنة 2011).

والجدول رقم 03 يبين حجم الإيرادات البترولية والغير بترولية خلال الفترة ما بين 2013 و2020.

الجدول رقم 03: حجم الإيرادات البترولية بين 2013-2020

السنة	الإيرادات البترولية (مليار دينار)	نسبتها من إجمالي الإيرادات (%)	نسبة تمويلها لإجمالي النفقات (%)
2013	3678.1	61.7	61.1
2014	3388.4	59	48.4
2015	2373.5	46.5	31
2016	1781.1	34.9	24.1
2017	2372.5	38.4	31.1
2018	2887.1	42.7	36.5
2019	2668,5	40.2	34.5
2020	1921,6	34	27.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- تقارير البنك المركزي وقانون المالية لنفس سنوات الدراسة.
- (Banque d'Algérie, s1 2021).

ويبين الجدول تأثير انخفاض الجباية البترولية على تمويل النفقات الخاصة بالميزانية وهو ما نلاحظه في سنتي 2014 و2015 والتي كان الانخفاض كبيرا للإيرادات البترولية وهذا يدل على افتقار الدولة لمصادر تمويلية بديلة وهو دليل على ضعف الهيكل الاقتصادي وعدم وجود بدائل اقتصادية لقطاع المحروقات قادرة على خلق إيرادات إضافية، كما ان انخفاض أسعار البترول أثر أيضا على إيرادات الصندوق السيادي للدولة وهو ما يبينه الجدول رقم 04.

الجدول رقم 04: رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة ما بين 2014-2018

نهاية السنة	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد الصندوق (مليار دينار)	4408.5	2072.5	740	00	00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي.

نلاحظ انخفاض في رصيد صندوق ضبط الإيرادات سنة 2015 إلى 2072.5 مليار دينار ليصل رصيد الصندوق سنة 2016 الى 740 مليار دينار، وهذا الانخفاض الحاد يعود إلى استنزاف الدولة لمحتوى الصندوق بغرض تمويل العجز في ميزانيتها والناتج أساسا من انخفاض أسعار البترول (في سنة 2015 مول فيها الصندوق 58% من عجز الموازنة)، هذا الانخفاض أدى في نفس الوقت إلى عجز الدولة عن خلق موارد إضافية للصندوق في ظل بقاء أسعار البترول في السوق اقل من السعر المرجعي المعمول به في قانون المالية.

الجدول رقم 05: انعكاسات أسعار النفط على احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة (2014-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
احتياطي الصرف	178.9	144.3	114	97.3	79.8	62.8	48.1	43.5

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات الدراسة.
- (بنك الجزائر).
- (Banque d'Algérie, s1 2021).

مع الانخفاض المتتالي والمتسارع لبرميل النفط منذ سنة 2014، أدى ذلك إلى تراجع احتياطات الصرف الأجنبي إلى 178.94 مليار دولار مقابل 194.1 مليار دولار سنة 2013 أي انخفض بنسبة 7.76% واستمر الانخفاض إلى أن بلغ 114.14 مليار دولار سنة 2016 وهذا بعد تراجع إيرادات البترول بأكثر من 24 % بين سنتي 2015

و2016 وهذا في ظل بقاء أسعار البترول أقل من 50دولار للبرميل، وواصلت احتياطات الصرف الأجنبي الانهيار سنة 2018 بحيث وصلت الى حدود 80 مليار دولار رغم التدابير التي أقرتها السلطات لتخفيض فاتورة الواردات في ظل تهاوي مداخيل الدولة من العملة الصعبة بسبب تراجع أسعار النفط كونها المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة من خلال صادرات المحروقات والجباية البترولية، ومن المتوقع في سنة 2022 ان يرتفع الاحتياطي الاجنبي قليلا في ظل انتعاش أسعار المحروقات وهو ما قد يساعد الدولة على تغطية العجز الموازناتي المرتفع لسنة 2022.

الجدول رقم: 06 مستوى السيولة في النظام البنكي خلال الفترة بين 2017-2021

الوحدة: مليار دينار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مستوى السيولة	2730	1832	820	1380	1557	1100	632	551

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- تقارير البنك المركزي وقانون المالية لنفس سنوات الدراسة.
- (Banque d'Algérie, s1 2021)

وكغيرها من المؤشرات تأثرت السيولة المصرفية كثيرا بانخفاض اسعار البترول وهذا في ظل تراجع حجم الودائع البترولية في البنوك العمومية، وكذالك استمرار عجز ميزان المدفوعات، وساهمت أزمة كورونا من جهة اخرى في تفاقم انهيار السيولة المصرفية والتي قد تؤثر على النشاط الاقتصادي والاستثماري بحكم أن البنوك في الجزائر تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل الاقتصاد والتنمية الاقتصادية.

4.البدائل المتاحة أمام الجزائر لتنشيط الاقتصاد وتخفيف العجز الموازناتي

من البدائل المستعجلة أمام الجزائر على تمويل الواردات على المدى القصير في ظل انخفاض النفط نجد:

1.4 ضم سوق الموازي إلى سوق الرسمي:

تسعى الجزائر الى مصادر تمويل جديدة لتعويض في ايرادات صادرات المحروقات وذلك من خلال ما دعى اليه الوزير الاول عبد العزيز جراد من خلال اصلاح النظام الضريبي لجذب الاموال من سوق الموازي أو السوق الغير الرسمي، وذلك بإدخال الكتلة النقدية المتداولة فيه، والتي تجاوزت 50 مليار دولار لتقليل من عجز ميزانية الدولة

وتغطية النفقات وكذا تمويل الواردات واخراج الاقتصاد الوطني من أزمته، وذلك من خلال تحديث النظام الجبائي عن طريق رقمنة أنماط تسيير خدمات الادارة الجبائية لمحاربة التهرب والغش الجبائي بشكل فعال.، وكذا اطلاق الشبابيك التشاركية بهدف تشجيع التمويل الاسلامي لدى البنوك العمومية لجذب الأموال من السوق الغير الرسمية وعند الأفراد الذين يرغبون بالاحتفاظ بأموالهم في بيوتهم وعدم استفادة الدولة منها وهذا بموجب النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الجريدة الرسمية 24 مارس 2020.

وأيضا من الحلول لجذب الأموال الى سوق الرسمية فتح مكاتب الصرف لتوسيع حركة التعامل بالعملة الصعبة واستيعاب حجم معتبر من الأموال والتجنب التعامل بها في السوق السوداء، فلا شك أن الاشخاص سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين يتجنبون التعامل في السوق السوداء مادام هناك بديل أفضل وأضمن هو مكاتب الصرف خاصة وأن مكاتب لا تحدد فيها المبالغ المصروفة، كما انها تقوم بذلك مقابل وصل رسمي.

وأن دور المكاتب لا يكمن في ذلك فقط بل هي وسيلة مصاحبة لسياسة السياحة على عكس البنوك، فمكتب الصرف يمكن أن يتواجد في أي مكان ولا يتطلب تقديم أي وثيقة، والتعامل به يتم آنيا ويكفي فقط تأكد من صحة الاوراق النقدية المقدمة وسلامتها من التزوير (راتول، 2005، الصفحات 254- 255).

2.4 الخصخصة والتخلص من تبعيات المؤسسات الغير ربحية

إن التوجه نحو خصخصة بعض من المؤسسات العمومية الاقتصادية خاصة منها المتوسطة والصغيرة، سوف يوفر على خزينة الدولة الكثير من الاموال لتمويل العجز وتمويل وارداتها، والتي كانت توجه لمسح ديونها كما سوف تقلص من التكلفة الاقتصادية لتلك المؤسسات، مجموع الديون التي تم تطهيرها للمؤسسات العمومية بلغ 2287 مليار دينار حسب تقرير لبنك الجزائر، منها 79% بشركاتي سوناطراك وسونلغاز والباقي يخص المؤسسات الاخرى والتي هي على حافة الانهيار.

فخصخصة مؤسسات كالشركة الوطنية للعربات الصناعية SONACOME والشركة الوطنية للصناعات الكهرو منزليةENIEM سوف يحققان لدولة ربحين:

✓ التخلص من اعباء الشركة وتكلفتها من جميع النواحي، فعند شرائها من القطاع الخاص او اشراك القطاع الخاص في تسييرها سوف يتحمل اعباء انتاجها واعباء شراء المواد الاولية المستوردة الخ...

✓ يمكن ان تستخدمها الدولة في تنشيط السوق المالي وهذا من خلال فتح راس المال تلك المؤسسات.

وفيما يخص النقطة الثانية فقد اكد وزير الصناعة السابق فرحات ايت علي في تصريحات صحفية في ختام أشغال الندوة الوطنية حول مخطط الانعاش الاقتصادي في السنة الماضية، ان الحكومة "تفكر في كيفية فتح رأسمال بعض المجمعات العمومية واعادة تمويلها لكن في اطار مخطط متكامل لإعادة الهيكلة وانعاش هذه المجمعات عن طريق توظيف الادخار العام والخاص، وهذا بدلا من استمرار البنوك في تمويل عجز تلك المجمعات، والتي سوف يتم تحديدها بعد احصاء الاصول والخصوم وكذا دراسات السوق التي تقوم به دائرته الوزارية مؤكدا أن بعض المؤسسات تعاني فقط من اشكاليات في التسويق وليس في التسيير. (الشروق اون لاين).

3.4 إصلاح النظام البنكي وتعزيز مصادر التمويل

يتميز النظام البنكي الجزائري بالتمركز المصرفي بحيث تسيطر البنوك العمومية على مختلف العمليات البنكية خاصة تلك المتعلقة بجمع الودائع ومنح القروض، فالبنوك هي الممول الرئيسي للاقتصاد بالجزائر، ومن هذا المنطلق ومن أجل ضمان تعبئة المدخرات تم استحداث نظام الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية بالجزائر وهذا بوضع نظامه الأول في سنة 2018 وهوالنظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر والذي يعتبر أول نظام يحدد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية " والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، والذي تم إلغاءه بموجب النظام 20-02 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي جاء بتعديلات كبيرة لم يتضمنها النظام السابق خاصة تلك المتعلقة بالمطابقة الشرعية من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، كما حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط

ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والتي تخص المرابحة؛ المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ السلم؛ الإستصناع؛ حسابات الودائع؛ الودائع في حسابات الاستثمار. (النظام20-02، 2020)

4.4 دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي

من أجل التقليل من تبعية هيكل الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، تسعى الدولة لتعزيز صادراتها خارج قطاع المحروقات و رفع مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة، فلقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا كبيرا بحيث فاق عدد المؤسسة مليون مؤسسة في ظل سهر الدولة على ضمان دعم ومرافقة حاملي المشاريع

الجدول رقم 07: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حتى جوان 2021

	2014	2015	2016	2017
عدد مؤسسات PME	851511	1014075	1022621	1060289
عدد المؤسسات الاق العمومية	542	436	390	264
	2018	2019	2020	2021
عدد مؤسسات PME	1093170	1193096	1209252	1266995
عدد المؤسسات الاقتصاديةالعمومية	262	243	239	225

Source : Par les chercheurs basés sur les Bulletins d'information Statistiques de la PME pour les années d'études, Ministère de l'Industrie et des Mines.

ويبين الجدول أعلاه تطور المؤسسات الصغيرة في الجزائر منذ سنة 2014 وإلى غاية جوان من سنة 2021، حيث يتضح النمو المتزايد لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة والتي بلغت في النصف الأول من عام 2021 حوالي 1.266.995 مؤسسة محققة معدل نمو يقدر بـ 4.78% مقارنة بـ نسبة النمو التي حققها القطاع مابين سنتي 2019-2020 (1.35 % فقط) وهذا في ظل تسريع عملية دراسة الكثير من الملفات التي كانت عالقة مع كورونا، هذا وتتشكل أكثر من 57 % من المؤسسات من أشخاص اعتباريين والباقي أشخاص طبيعيين (43 %) منهم 20 % المهنيين و 22 % من الحرفيين، تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة العامة في جميع

قطاعات نشاط الاقتصاد الوطني، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن 36.44٪ من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عمومية تتمركز في قطاع الزراعة يليه قطاع الصناعة (32.44٪) ثم قطاع الخدمات 24.89٪ ويعتبر قطاع الصناعة الاول من حيث التوظيف بـ 38.4 %من اجمالي 20016 موظف في تلك المؤسسات.

الشكل رقم 02: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة مابين 2013-2019

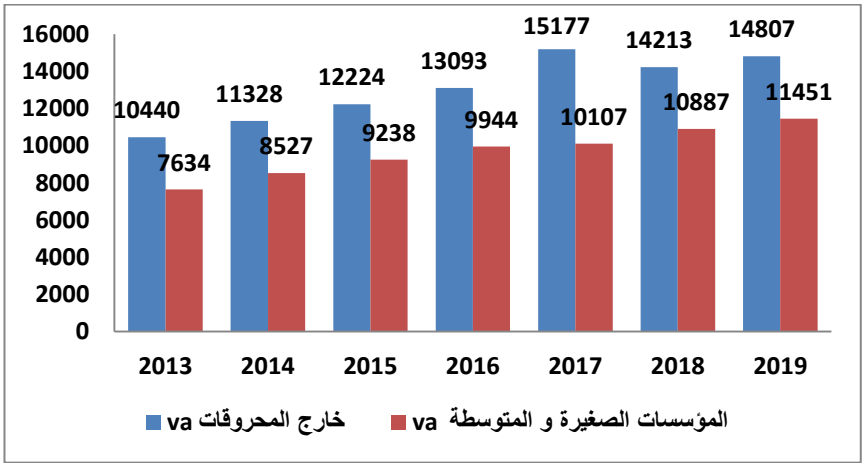

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات السابقة و النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 32 لبنك الجزائر، مارس 2021.

من خلال الشكل رقم 02 يتبين لنا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة خرج قطاع المحروقات بحيث اكثر أن 75% من القيمة المضافة خرج قطاع المحروقات تأتي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يمثل حوالي 50% من إجمالي القيمة المضافة المحققة في الجزائر وهي نسبة محترمة لكنها يمكن أن تكون أفضل في حالة تنشيط باقي القطاعات الأخرى وليس الاعتماد فقط على قطاعين أو ثلاثة خارج قطاع المحروقات.

فمساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق القيمة المضافة لا تعني بضرورة مساهمتها الفعالة في ترقية الصادرات وتنويع الاقتصاد في ظل محدودية صادرات الجزائر خرج قطاع المحروقات والتي لا تتجاوز 2.5 مليار دولار، لذا وجب تعزيز قدرات تلك المؤسسات نحو زيادة الإنتاج و التوجه نحو التصدير خاصة من خلال ترقية بعض

القطاعات كصناعة الملابس وكذا الصناعات الغذائية وبعض المواد الاستهلاكية وبعض السلع التي منع إستيرادها والتي ممكن أن تعمل المؤسسات على زيادة الإنتاج فيها وتحقيق قيمة مضافة في الإنتاج ومنه تعزيز حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

5.4 اللجوء الى الأسواق الإفريقية:

أصبح الولوج إلى الأسواق الإفريقية رهان الدولة الجزائرية لإعطاء ديناميكية لتجارة الخارجية، وبلوغ الأهداف المسطرة التي حددها الرئيس عبد المجيد تبون خلال الندوة انتعاش الاقتصادي وتصدير ما يقارب 5 مليار دولار خارج المحروقات وذلك لتقليل من الواردات وجذب العملة الأجنبية وتحسين ميزان مدفوعات الدولي، خلال اتفاقية المنطقة الإفريقية لتبادل التجاري الحر التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2021، وللوصول إلى الهدف المنشود وجب على الدولة إصلاح المنظومة البنكية والحد من عراقيل البنكية وبالإضافة إلى تكثيف الرقمنة ودراسة مخاطر وتطوير تأمين الصادرات قبل الدخول الى الأسواق الإفريقية، وكما اقترح الخبير الاقتصادي نذير مراح بإنشاء بنك المعلومات عن السوق الإفريقية، حتى تمتلك الجزائر نظرة واقعية وموثوقة عن السوق الإفريقية وكذا التزام المؤسسات الجزائرية بالمواصفات المعايير الدولية لفرض نفسها على مستوى السوق الإفريقية، مما يمكن الجزائر من التحكم في وارداتها وترشيدها وتمويلها عن طريق السوق الإفريقية بأقل تكلفة لنقل السلع والخدمات برا وهي أفضل وسيلة من ناحية المصاريف. (مراح، 2020)

5. خاتمة

أظهرت الأزمة الحالية استمرار هشاشة مصادر التمويل في الجزائر وهو ما يستوجب إيجاد حلول سريعة وآنية لتخفيف من حدة الأزمة وتفاقم العجز الموازناتي في ظل مسعى تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد والذي يرتكز على التنويع الاقتصادي، ولكن تبقى الإصلاحات الاقتصادية العميقة وضرورة إنشاء برامج تنموية واعدة للخروج من ظاهرة المحروقات هدفا لا يمكن تحقيقه في ظرف قصير.

1.5 نتائج البحث:

من خلال دراستنا تم الوصول إلى نتائج التالية:

- ✓ تعتبر الجزائر من بين الدول الأقل تنوعا في صادراتها اي تعتمد على تصدير سلعة واحدة هي النفط بنسبة 97%، مما جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في السوق الدولية.
- ✓ في ظل تقلبات أسعار البترول المنخفضة والتي تعتبر جبايتها الممول الرئيسي للنفقات استمر عجز الموازنة العامة في ظل البدائل التمويلية الشحيحة والتي لا تغطي نفقات الدولة والتي استمرت في الارتفاع.
- ✓ يتميز ميزان المدفوعات و الميزان التجاري بحساسية كبيرة لأسعار النفط، حيث أن كل ارتفاع أو انخفاض في أسعاره سوف يؤثر عليه بالإيجاب أو بالسلب.
- ✓ ترتبط أسعار البترول طرديا مع المؤشرات الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة باحتياطي الصرف ورصيد الموازنة العامة والميزان التجاري، فكلما انخفضت الأسعار عالميا تبدأ تلك المؤشرات بتسجيل نتائج سلبية.
- ✓ تتأثر السيولة البنكية بمستوى عوائد البترول والتي تشكل جانبا مهم من الودائع البنكي لدى البنوك العمومية، بحيث ان تقلبات اسعار البترول يؤثر على مستوى السيولة المتوفرة.
- ✓ ان استمرار الأزمة العالمية في سوق النفط ساهم في عدم تحقيق الهداف الرئيسية للنموذج الاقتصادي الجديد خاصة في شقه التمويلي في ظل استمرار سلبية المتغيرات الاقتصادية.
- ✓ سعت الجزائر لتنويع صادراتها والرفع من فعالية القطاعات الاخرى من خلال تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لاتزال أمامها تحديات كبيرة في سبيل تحقيق هدف المساهمة في التنويع.

2.5 التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المتحصل عليا يمكن اقتراح جملة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- ✓ العمل على زيادة وتحسين القدرة الانتاجية لتقليص من واردات السلع الاستهلاكية؛
- ✓ قيام الجمارك بالتحقق من صحة مصاريف الفواتير قبل المصادقة على التصاريح الجمركية وذلك لإفشال عملية الغش وتضخيم الفواتير؛

- ✓ العمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي والصناعي، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة؛
- ✓ تشجيع الانتاج والاستثمار المحلي خاصة في المواد الأساسية لتقليل من فاتورة الواردات؛
- ✓ دعم البحث العلمي والتكنولوجي وجعله قاعدة لممارسة أي عمل الاقتصادي؛
- ✓ تحرير القطاعات غير الاستراتيجية تحرير القطاعات الغير الاستراتيجية من قاعدة 49% / 51% لرأس مال الشركة؛
- ✓ التركيز على الشراكة الأجنبية في مجال الطاقات المتجددة لتخفيف من استهلاك البترول.

6. قائمة المراجع:

Ministere des finance, (juillet 2016) le nouveau modele de croissance (synthese), Algérie.

النظام 20-02 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة إلاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية ، العدد16، 24 مارس 2020.

طلال عباسي، العربي يخلف والربيع عيساني، (14 نوفمبر 2019)، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية، جامعة الجلفة، الجزائر.

راتول محمد، (2005)، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم .مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر.

ندير مراح، (2020) الجزائر تسيير على الطريق الصحيح للولوج الى الاسواق الإفريقية، الاذاعة الجزائرية على الرابط:

https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200902/198654.html

الشروق اونلاين، (2020) الحكومة تعلن عن مشروع لفتح رأس مال المؤسسات العمومية على الرابط التالي: *https://www.echoroukonline.com/*